مفهوم القضية عند أبي حامد الغزالي

أسماء صالح امراجع صالح
طالبة ماجستير بقسم الفلسفة

أ.د سهام النويهي
أستاذ المنطق وفلسفة العلوم
كلية البنات – جامعة عين شمس

د/ حسين عبده
أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد
كلية البنات – جامعة عين شمس

د/ سعدية رجب
مدرس فلسفة العلوم
كلية البنات – جامعة عين شمس

مفهوم القضية عند أبي حامد الغزالي

تمهيد

يعد مفهوم القضية موضوعا مهما في مجال المنطق، فالقضايا هي المبحث الثاني من مباحث المنطق الرئيسية الثلاثة: الحدود والقضايا والاستدلال. ويعد الغزالي[١] من أهم فلاسفة المشرق الاسلامي الذين تناولوا مفهوم القضية المنطقية ودافعوا عن المنطق عموما وقدموا له أسباب بقائه واستمراره في العالم الاسلامي. إذ يرى الغزالي المنطق باعتباره معيارا للمعرفة الصحيحة وكأداة للانتقال من المجهول إلى المعلوم[٢]. كما حاول أن يرفع ذلك الفهم الخاطئ عن المنطق، ويزيل التعارض الذي أقامه بعض المتزمتين من الفقهاء بين المنطق والدين. وقد درس الغزالي المنطق التقليدي دراسة وافية حتى تضلع منه؛ بل كان عالما في المنطق، وأصبح أحد رواده، وألف فيه كتبا. إذ اعتبر المنطق منهجا من مناهج التفكير وطريق من طرق المعرفة. ولقد درس الغزالي المنطق على الإمام الجويني، وتعتبر المباحث المنطقية من أبرز ما أثر في الثقافة الإسلامية.

وسوف أحاول في هذا البحث تناول معنى القضية ومكوناتها وأنواعها، ثم أتناول نقيض القضية كأحد أهم علاقات التقابل بين القضايا، ثم أختتم هذا البحث بإلقاء الضوء على مسألة عكس القضية لما له من دور مهم في الاستدلال والبرهان والدليل الفقهي. وسوف أحاول خلال ثنايا هذا البحث إيضاح إلى أي مدى تأثر الغزالي بأرسطو وابن سينا في مفهوم القضية.

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التحليلي الذي يعيننا في تفسير وتحليل الأفكار وايضاح مواضع التأثير والتأثر والتعقيب عليها. وكذلك المنهج التاريخي الذي يعود بنا الى الجذور الأولي للأفكار المنطقية عند الغزالي ومدى تطورها عبر العصور.

أولا: معنى القضية

تعرف القضية في معظم الدراسات المنطقية بأنها وحدة التفكير، أعنى أنها الحد الأدنى من الكلام المفهوم، فإذا حللت جزءًا من مجرى الفكر، كفقرة من مقالة مثلًا، كانت الوحدات التى ينتهى إليها التحليل هى ما نسميه بالقضايا؛ فهى من بناء الفكر كالأسرة من بناء المجتمع؛ فكما كان الحد الأدنى للمجتمع هو الأسرة، مع أن الأسرة فى ذاتها مؤلفة من مجموعة أفراد ارتبط بعضهم ببعض على نحو ما، فكذلك الحد الأدنى للتفكير هو القضية، مع أن القضية فى ذاتها مؤلفة من مجموعة ألفاظ أو رموز يرتبط بعضها ببعض على نحو ما، أو قل إن القضية من بناء الفكر كالخلية فى الكائن العضوى، هى وحدته التى لا يمكن تحليله إلى عناصر أبسط منها مع احتفاظها بصفة الحياة، كذلك القضية لا يمكن تحليلها إلى عناصر أبسط منها مع احتفاظها بصفة

---

[١]- أبو حامد محمد الغزّالي الطوسي النيسابوري الصوفيالشافعيالأشعري، أحد أعلام عصره وأحد أشهر علماء المسلمين في القرن الخامس الهجري، (٤٥٠هـ- ٥٠٥هـ / ١٠٥٨م- ١١١١م)،كان فقيهاًوأصولياًوفيلسوفاً، وكان صوفيّالطريقةِ، شافعيّالفقهِ إذ لم يكن للشافعيةفي آخر عصره مثلَه.، وكان سنّيّالمذهب على طريقة الأشاعرةفي العقيدة، وقد عُرف كأحد مؤسسي المدرسة الأشعريةالسنّيّةفي علم الكلام، وأحد أصولها الثلاثة بعد أبي الحسن الأشعري.لُقّب الغزالي بألقاب كثيرة في حياته، أشهرها لقب" حجّة الإسلام"، وله أيضاً ألقاب مثل: زين الدين، ومحجّة الدين، والعالم الأوحد، ومفتي الأمّة، وبركة الأنام، وإمام أئمة الدين، وشرف الأئمة.

[٢]- Mehmet Vural., Classical logic of Al-ghazali Methodology, Journal of Islamic Research, vol 3, 2010, p. 145

الفكر، لأنها الحد الأدنى للتفكير، فليست العناصر التى تتألف منها القضية تفكيرًا، إذا عزلنا كل عنصر منها على حدة[٣].

ويُعرِّف برتراند رسل القضيةبقوله "القضية هي الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق أو الكذب"[٤]. وهذا يعني أن الجمل الإنشائية (مثل الاستفهام والأمر والنهي والتعجب والتمني ...إلخ) لا تعد قضايا.

فبالنظر إلى الأمثلة التالية:

- زويل عالم مصري
- أرسطو فيلسوف أمريكي
- لماذا لم تذهب اليوم إلى الجامعة؟
- افتح نافذة الغرفة
- أفعلت ذلك بمفردك!

نجد أن القضية "زويل عالم مصري" صادقة، بينما القضية "أرسطو فيلسوف أمريكي" قضية كاذبة. أما الجمل "لماذا لم تذهب اليوم إلى الجامعة؟"، و"افتح نافذة الغرفة"، و"أفعلت ذلك بمفردك!"، فهي جمل استفهامية، وأمرية، وتعجبية، على التوالي، وليست قضايا.ويركز المنطق اهتمامه على القضايا، ويهمل الأنواع الأخرى من الجمل التي يهتم بدراستها علم النحو في الأبحاث اللغوية[٥].

ولا نجد عند بعض المناطقة فرقا بين القضية والعبارة، مع أن هناك تمييزا واضحا بين الاثنين، وقد كان هذا التمييز واضحا منذ أيام أرسطو الذي ذهب إلى أن "لكل عبارة معنى...ولكن ليست كل عبارة قضية، إذ إن القضايا هي فقط تلك العبارات التي إما أن تكون صادقة أو كاذبة، وبذلك يكون الرجاء عبارة إلا أنه لا يوصف بصدق أو بكذب"[٦].

فالجملة هي الوحدة اللغوية أو النحوية التي تتألف من ألفاظ ترتب بطريقة خاصة لتعبر عن فكرة كاملة. وعادة ما يعبر عن القضايا في صورة جمل ولا يعني ذلك أن تكون كل جملة قضية[٧]. إذ يمكن لأي جملتين يتألفان من كلمات مختلفة وتكون مرتبة بطريقة مختلفة أن يكون لهما نفس المعنى ويعبران عن القضية نفسها. فعلى سبيل المثال:

---

[٣]– زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٣

[٤]- Russell, B., Logic and Knowledge, Edited by R.G. Marsh., George Allen & Unwin, London, 1956, p. 184

[٥]– السيد عبد الفتاح جاب الله، التطور المعاصر للمنطق الرمزي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤١

[٦]– محمد مهران رشوان، مقدمة في المنطق الرمزي، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٢

[٧]– سهام النويهي، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦١

جون أحب مارى

مارى محبوبة من قبل جون

هما جملتين مختلفتين، الأولى تتألف من ثلاث كلمات، بينما الثانية تتألف من خمس كلمات. الجملة الأولى تبدأ بكلمة "جون" بينما الثانية تبدأ بكلمة "ماري" وهكذا. ومع ذلك فالجملتين تحملان نفس المعنى بالضبط. ومن ثم فإن مصطلح "قضية" يستخدم للاشارة إلى ما تؤكده أو ما تقرره مثل هذه الجمل[٨].

كما أنه أحيانا قد تستخدم جملة واحدة في سياقات مختلفة لتقرر قضايا مختلفة. فعلى سبيل المثال الجملة القائلة "يعقد العرب اتفاقيات سلام مع اسرائيل" إذا قيلت في عام ١٩٦٧ لعبرت عن قضية كاذبة أما إذا قيلت هذا العام فإنها تعبر عن قضية صادقة.

ومن ثم فإن القضايا ليست مترادفة مع الجمل، فالجملة هي مجموعة من الألفاظ تنتظم وترتبط وفق قواعد اللغة بينما القضية هي المعنى الذي تحمله الجملة[٩].

ولقد احتذى الغزالي في بحث القضية المنطقية حذو عمله في الحد. فتناول عناصرها ومكوناتها من المعاني المفردة والألفاظ متبحرا ودارسا. ووردت أبحاثها عقب الحد وعلى امتداد الكتب المنطقية، باستثناء "القسطاس المستقيم" الذي نظر في القياس مباشرة[١٠].

ويرى الغزالي أن إدراك الأمور على ضربين:

- **الأول**: إدراك الذوات المفردة، كعلمك بمعنى الجسم، والحركة، والعالم، والحادث، والقديم وسائر ما يدل عليه بالأسامي المفردة.
- **الثاني**: إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض، بالنفي أو الإثبات. وهو أن تعلم أولا معنى لفظ "العالم" وهو أمر مفرد، ومعنى لفظ "الحادث" ومعنى لفظ "القديم". وهما أيضا أمران مفردان. ثم تنسب مفردا إلى مفرد، بالنفي أو الإثبات، كما تنسب القدم إلى العالم بالنفي، فتقول: ليس العالم قديما، وتنسب الحدوث إليهبالإثبات فتقول: العالم حادث.

والضرب الأخير هو الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب، وأما الأول فيستحيل فيه التصديق والتكذيب، إذ لا يتطرق التصديق إلا إلى خبر، وأقل ما يتركب منه جزآن مفردان،

---

[٨]- Copi, I. M & Cohen, C., Introduction to Logic, $_{8}^{th}$ ed, Macmillan Publishing Co, Inc., New York, 1990, p. 5

[٩]– سهام النويهي، مدخل إلى المنطق الصوري، ص ٦٢

[١٠]– رفيق العجم، المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الإسلامية: دراسة وتحليل، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠١

وصف وموصوف، فإذا نسب الوصف إلى الموصوف بنفي أو إثبات صُدِّق أو كُذِّب،أما قول القائل حادث أو جسم أو قديم فأفراد ليس فيها صدق ولا كذب[١١].

ومن ثم يمكن القول أن القضية هي الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب، أو هي ذلك القول الذي يقال لصاحبه إنه صادق فيه أو كاذب[١٢]. وهذا مطابق لما قاله ابن سينا في "النجاة"، حيث قال: "إن القضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين، بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب"[١٣].

وإذا كان مبحث الحدود ينظر في مجرد الألفاظ ثم في مجرد المعاني، فإن مبحث القضايا ينظر في تأليف المعنى على وجه يتطرق إليه التصديق والتكذيب. فالمعاني المفردة إذا ركبت مع بعضها البعض ينتج منها الجمل الانشائية كـ (الاستفهام) و(الالتماس) و(التمني) و(الترجي) و(التعجب)، والجمل الخبرية. والجمل الانشائية لا تصلح قضايا منطقية وذلك لان هذه الاساليب الانشائية لا تحتما الصدق أو الكذب، أما القضية الخبرية فإنها تحتمل الصدق والكذب، لذا فالقضية الخبرية هي التي تحمل خبرا معينا يمكن أن يكون صادقا أو كاذبا. فعلى سبيل المثال:

إذا قلت: "الانسان حجر" لأمكن أن نحكم عليها بالكذب،

وإذا قلت: إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية، لحكمنا عليها بالصدق.

أما إذا قلت: هل توافقني في الخروج إلى مكة، لم تستطع الحكم عليها بالصدق أو الكذب[١٤].

وتتكون القضية من جزئين يُسمي النحويون أحدهما "مبتدأ" والآخر "خبراً"، ويُسمي المتكلمون أحدهما "موصوفاً" والآخر "صفة"، ويُسمي الفقهاء أحدهما "حكماً" والآخر "محكوماً عليه"، ويُسمي المنطقيون أحدهما "موضوعاً" وهو المخبر عنه والآخر "محمولاً" وهو الخبر، ولقد اصطلح الغزالي على تسمية الفقهاء فقام بتسميتها"حكماً" و"محكوماً عليه"وأطلق على مجموع الحكم والمحكوم عليه "قضية"،وقام بتسميتها "مقدمة" في حال استعمالها في سياق قياس، فإذا استفدناهما من قياس فنسميها "نتيجةً"[١٥].

---

[١١]– الغزالي، المستصفى في علم الأصول، الجزء الأول، حققه وعلق عليه د. محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٢

[١٢]– محمد مهران رشوان، مقدمة في المنطق الرمزي، ص ٦٢

[١٣]– عادل عبد السميع عوض، تطوير منطق القياس الارسطي في عصر أثير الدين الأبهري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب– جامعة الاسكندرية، اشراف د.على عبد المعطي، د.ماهر عبد القادر، ١٩٩٣، ص ١٢١

[١٤]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٥٣– ٥٤

[١٥]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ضمن كتاب ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلةالفقهية، يليه كتاب الغزالي، محك النظر في المنطق، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢١٤

– وأيضا: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ٥٤

وقد عرف الغزالي "القضية" في كتابه (مقاصد الفلاسفة) بقوله: "القضية أو القول الجازم هو الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب"[١٦]. وفي (معيار العلم) بقوله: "إعلم أن المعاني إذا ركبت حصل منها أصناف كالإستفهام والإلتماس والتمني والترجي والتعجب والخبر. وغرضنا من جملة ذلك الصنف الأخير، وهو الخبر؛ لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلىالعلوم، وهي نوع من القياس المركب من المقدمات، التي كل مقدمة منها، خبر واحد، يسمى قضية"[١٧]. ويمكن القول إن الغزالي قد تأثر بابن سينا في تعريفه للقضية، إذ يعرف ابن سينا القضية في معظم كتاباته بأنها: "التركيب الخبري الذي يقال لقائله: إنه صادق فيما قاله أو كاذب"[١٨]. وتلك التعريفات جميعها لا تخرج عن تعريف أرسطو للقضية بأنها "القول الجازم الذي وجد فيه (أو الذي يحتمل) الصدق أو الكذب"[١٩].

ثانيا: أنواع القضايا

يتناول الغزالي أنواع القضايا من خلال أربعة تقسيمات:

- التقسيم الأول: القضية باعتبار تركيبها (حملية – شرطية متصلة – شرطية منفصلة)
- التقسيم الثاني: القضية باعتبار محمولها (موجبة – سالبة)
- التقسيم الثالث: القضية باعتبار موضوعها (شخصية – مهملة – محصورة)
- التقسيم الرابع: القضية باعتبار نسبة المحمول إلى الموضوع (واجبة – ممكنة – ممتنعة)

وسنتناول هذه التقسيمات بشيء من التفصيل فيما يلي:

---

[١٦]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٥٣

[١٧]– الغزالي، معيار العلم، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٠٩

[١٨]– ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، القسم الاول، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٢٢

– وأيضا: ابن سينا، منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق، تصحيح المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٩١٠، ص ٦٠

[١٩]– أرسطو، منطق أرسطو، الجزء الأول، كتاب العبارة، ترجمة إسحاق بن حنين، تحقيق وتقديم د/ عبد الرحمن بدوى، دار القلم، بيروت، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، الفقرة ٤، ص ١٠٣

التقسيم الأول: القضية باعتبار تركيبها(حملية – شرطية متصلة – شرطية منفصلة)

يقسم الغزالي القضايا من حيث تركيبها إلى ثلاثة أصناف: حملية، وشرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

أ- القضية الحملية

ويقصد بالحمل هنا أنه الذي حكم فيه، بأن معنىً محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه، كقولنا: العالم حادث ، العالم ليس بحادث. فـ (العالم) موضوع و(الحادث) محمول، يسلب مرة، ويثبت أخرى.وقولنا(ليس) هو حرف سلب، إذا زيد على مجرد ذكر ذات الموضوع والمحمول، صار المحمول مسلوبا عن الموضوع[٢٠].

وبالتالي فالقضية الحملية تشتمل على جزأين: يسمى أحدهما (موضوعا) وهو المخبر عنه، كـ "العالم" من قولك: العالم حادث. ويسمى (محمولا) وهو الخبر، كـ (الحادث) من قولك: العالم حادث. ويرى الغزالي أن كل واحد من (الموضوع) و(المحمول) قد يكون لفظا مفردا كما ذكرنا. وقد يكون لفظا مركبا، ولكن يمكن أن يدل عليه بلفظ مفرد، كقولك: الحيوان الناطق منتقل بنقل قدميه. فـ (الحيوان الناطق) موضوع، ويقوم مقامه لفظ (الانسان) وهو مفرد. وقولك (منتقل بنقل قدميه) محمول، ويقوم مقامه قولك (ماش)[٢١]. وبهذا راعى الغزالي الفهم الماهوي في الموضوع والشرح اللفظي في المحمول. ولم يكن جديدا، في كلا الموضوعين، عن ابن سينا[٢٢].

---

[٢٠]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٠

[٢١]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٥٤– ٥٥

[٢٢]– رفيق العجم، مرجع سابق، ص ١٠٢

ب- القضية الشرطية المتصلة

تتكون القضية الشرطية من طرفين، يطلق عليهما "حدان" الطرف الاول هو (المقدم)، والثاني هو (التالي)، أو الاول هو الشرط والثاني هو المشروط، وبين الاول والثاني علاقة إستلزام[٢٣].

ومثل هذه القضية تسمى شرطية، لأنه شرط وجود المقدم لوجود التالي، بكلمة الشرط، وهو (إن) و(إذا) وما يقوم مقامهما. فقولنا: (إن كان العالم حادثا) يسمى مقدما، وقولنا: (فله محدث) يسمى تاليا، وهو الذي قرن به حرف الجزاء الموازي للشرط. والتالي يجري مجرى المحمول، ولكن يفارقه من وجه، وهو أن المحمول ربما يرجع في الحقيقة إلى نفس الموضوع، ولا يكون شيئا مفارقا له، ولا متصلا به على سبيل اللزوم والتبعية.

- كقولنا:(الإنسان حيوان)،فالحيوان محمول وليس مفارقا ولا ملازما تابعا.
- وأما قولنا:(فله محدث) فهو شيء آخر، لزم اتصاله وإقرانه بوصف الحدوث، لا أنه يرجع إلى نفس (العالم)[٢٤].

ويرى الغزالي أن القضية الشرطية المتصلة إذا حللتها رجعت بعد حذف (حرفي الجزاء والشرط) منها، إلى حمليتين، ثم ترجع كل حملية إلى محمول مفرد وموضوع مفرد. فالشرطية أكثر تركيبا لا محالة؛ إذ لا تنحل في أول الأمر إلى البسائط، بل تنحل إلى الحمليات أولا، ثم إلى البسائط ثانيا[٢٥].

جـ القضية الشرطية المنفصلة

هي القضايا التي تتركب من قضيتين حمليتين جمعتا، بأداة الربط (إما ... أو...)، وجعلت إحداهما لازمة الانفصال للأخرى. كقولنا: (العالم إما حادث، أو قديم)[٢٦].

ويرى الغزالي أن القضية المنفصلة من الممكن أن تحصر بين جزءين كأن يقال: العالم إما حادث أو قديم، ولكن هذا الانحصار من الممكن أن يتحقق بين ثلاثة أجزاء أو أكثر ايضا، كأن يقال: هذا العدد إما مثل ذلك العدد أو أقل منه أو أكبر منه. فهذه القضية وإن كانت ذات ثلاثة أطراف، غير أن الانحصار متحقق بين أطرافها. وقد تكون الاجزاء كثيرة إلى درجة يصعب عدها، كأن يقال: هذا الشيء إما ابيض أو أسود أو ذو لون آخر. وبما أن عالم الالوان لا حد له من حيث التنوع والانفصال، يمكن القول بأن أطراف هذه القضية غير محدودة بتعداد معين[٢٧].

ويرى الغزالي أن القضية الشرطية المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول:ما يمنع الجمع والخلو جميعا:

---

[٢٣]- على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٠٥

[٢٤]- الغزالي، معيار العلم، ص ١١٠- ١١١

[٢٥]- المرجع السابق، ص ١١١

[٢٦]- المرجع السابق، ص ١١٢

[٢٧]- غلام حسين ديناني، المنطق والمعرفة عند الغزالي، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٣٧

كقولنا:

العالم إما حادث أو قديم

فإنه يمنع إجتماع القدم والحدوث، والخلو من أحدهما، أي لا يجوز كلاهما، ويجب أحدهما لا محالة[٢٨]. وهذا يعنى أن هذه القضايا تتكون من الشيء ونقيضه، أى هي تحقيق كامل لقانون عدم التناقض[٢٩].

والثاني:ما يمنع الجمع دون الخلو:

كما إذا قال قائل:

هذا حيوان وشجر

فتقول هو: إما حيوان وإما شجر، أي لا يجمتعان جميعا،وإن جاز إن يخلو عنهما بأن يكون جمادا مثلا[٣٠]. وتتكون مثل تلك القضايا من الشيء والأخص من نقيضه[٣١].

والثالث: مايمنع الخلو ولا يمنع الجمع:

كما إذا أخذت بدل أحد الجزأين، لازمه، لا نفسه، بأن قلت مثلا:

إما أن يكون زيد في البحر وإما ألا يغرق.

فإن هذا يمنع الخلو ولا يمنع الجمع؛ إذ يجوز أن يكون في البحر ولا يغرق، ولا يجوز أن يخلو من أحد القسمين[٣٢].وتتكون مثل تلك القضايا من الشيء والاعم من نقيضه، أي أنها تتركب من شيئين، كل منهما أعم من نقيض الآخر[٣٣].

وخلاصة القول في هذا العرض تبيان أهمية المنفصلة في الاحكام وأسباب استخدام الغزالي لمسألة الجمع والخلو. فهما معان اصطلح عليهما في الشرعيات ويستعان بهما في الاجتهاد[٣٤].

التقسيم الثاني: القضية باعتبار محمولها (موجبة – سالبة)

يقسمالغزالي القضية (حملية أو شرطية متصلة أو شرطية منفصلة) من حيثنسبة محمولهاإلى موضوعها إلى: موجبة وسالبة، أي؛ مثبتة ونافية.

---

[٢٨]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٢

[٢٩]– على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص ٣٠٢

[٣٠]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٢

[٣١]– على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص ٣٠٢

[٣٢]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٢

[٣٣]– على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص ٣٠٢

[٣٤]– رفيق العجم، مرجع سابق، ص ١٠٥

فالإيجاب الحملي: مثل قولنا:

الإنسان حيوان.

ومعناه: أن الشيء الذي نفرضه في الذهن إنسانا، سواء كان موجودا أو لم يكن موجودا، يجب أن نفرضه حيوانا، ونحكم عليه بأنه حيوان، من غير زيادة وقت وحال، بل على ما يعم المؤقت ومقابله، والمقيد ومقابله.

وأما السلب الحملي: فهو مثل قولنا:

الإنسان ليس بحيوان.

وأما الإيجاب المتصل فهو مثل قولنا:

إن كان العالم حادثا فله محدث

والسلب ما يسلب هذا اللزوم والإتصال كقولنا:

ليس إن كان العالم حادثا فله محدث.

والإيجاب المنفصل مثل قولنا:

هذا العدد إمامساو لذلك العدد أو مفاوت له

والسلب ما يسلب هذا الانفصال، وهو قولنا:

ليس هذا العدد إما مساويا لذلك العدد[٣٥].

ويرى الغزالي أن من القضايا ما صيغتها صيغة السلب ومعناها معنى الإيجاب فلابد من تحقيقها. إذ قد يظن أن قولك: (زيد غير بصير) سالبة وهي موجبة. فـ (غير البصير) عبارة عن الأعمى، وهو بجملته معنى واحدا يوجب مرة فيقال:(زيد غير بصير)، ويسلب أخرى فيقال:(زيد ليس غير بصير).ويخصص الغزالي هذا الجنس من الموجبة باسم آخر، وهو المعدولة أو غير المحصلة وكأنها عدل بها عن قانونها فأبرزت في صيغة سلب وهي إيجاب[٣٦].

التقسيم الثالث: القضية باعتبار موضوعها(شخصية – محصورة - مهملة)

يرى الغزالي إن القضية بعد انقسامها إلى النافية، مثل قولنا:(العالم ليس بقديم) وإلى المثبتة، مثل قولنا:(العالم حادث) تنقسم بالإضافة إلى المحكوم عليه (الموضوع) إلى التعيين والخصوص والعموم والإهمال. والقضايا بهذا الاعتبار أربعة:

الأولى: قضية في عين (وتسمى في المقاصد والمعيار: شخصية) كقولنا: زيد كاتب، وهذا السواد المشار إليه باليد عرض.

---

[٣٥]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٣

[٣٦]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٥٨

الثانية: قضية مطلقة خاصة (وتسمى في المقاصد والمعيار: محصورة جزئية) كقولك: بعض الناس كاتب، وبعض الأجسام ساكن.

الثالثة: قضية مطلقة عامة (وتسمى في المقاصد والمعيار: محصورة كلية) كقولك: كل جسم متحيّز، وكل سواد لون، وكل حركة عرض.

الرابعة: قضية مهملة كقولنا الإنسان في خسر[٣٧]. وتسمى مهملة، لأنها لم تسور بسور يبين فيه أن الحكم محمول على كل الموضوع، أو بعضه كقولك: الانسان في خسر، إذ يحتمل أنك تريد البعض[٣٨].

وعلة هذه القسمة أن المحكوم عليه (أي الموضوع) إما أن يكون عيناً مشاراً إليه أو لا يكون عيناً. فإن لم يكن عيناً فإما أن يحصر بسور يبين مقداره بكليته فتكون مطلقة عامة أو بجزئيته فتكون مطلقة خاصة، أو لا يحصر بسور فتكونمهملة. والسور هو قولك: كل وبعض وما يقوم مقامهما[٣٩].

ويذهب الغزالي إلى أنه من طرق المغالطين المحتالين في النظر استعمال المهملات بدل القضايا العامة. فإن المهملات قد يعني بها الخصوص فيصدق طرف النقيض فيها، إذ قد يقال ليس الإنسان في خسر ويراد به الأنبياء والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقد يقال الإنسان في خسر ويراد به أكثر الخلق. ويرى الغزالي أنه لا ينبغي أن تسامح بهذا في النظريات فتغلط، ومثاله من الفقه إن طلبت استيضاحاً أن يقول الشافعي مثلاً معلوم أن المطعوم ربويّ والسفرجل مطعوم فليكن ربوياً. فإذا قيل فلِمَ قلت إن المطعوم ربوي فيقول الدليل عليه أن البُر والشعير والتمر والرز مطعومات وهي ربوية، فينبغي أن يقال له قولك العموم ربويَ أردت به كل المطعومات أو بعضها، فإن أردت به البعض لم تلزم النتيجه. إذ يمكن أن يكون السفرجل من البعض الذي ليس بربوي، ويكون هذا خللاً في نظر القياس مُخرجاً له عن كونه منتجاً كما سيأتي وجهه. وإن أردت به الكل فمن أين عرفت هذا وليس يظهر هذا بما ذكرته من البُر والشعير والتمر والرز ما لم تبين أن كل المطعومات ربويّة، وهذا المثال وإن كان في هذا المقام واضحاً فإنه يتفق في أمثاله عند تراكم الأقيسة صور غامضة يجب الاحتراز عنها[٤٠].

ولا ريب أن القضايا المحصورة هي القضايا المعتبرة الوحيدة عند علماء المنطق، لأن القوانين المنطقية عامة وشاملة، وما يسمى بالقضية الشخصية لا تليق بها القوانين العامة والشاملة. والوضع على هذا المنوال أيضا في القضية المهملة إذ أنها لا تكشف عن عدد الأفراد، وهي شبيهة بالقضية الجزئية من حيث الاعتبار[٤١].

التقسيم الرابع: القضية باعتبار نسبة المحمول إلى الموضوع (واجبة – ممكنة – ممتنعة)

---

[٣٧]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٥ ، وأيصا: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ٩٩

[٣٨]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٥٩

[٣٩]– الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ١٠٠

[٤٠]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٥

[٤١]– غلام حسين ديناني، مرجع سابق، ص ٤٣٨

إن المقصود بتقسيم القضية باعتبار نسبة المحمول إلى الموضوع هو تقسيمها من ناحية الجهة. وعادة ما تعرف الجهة بأنها "اللفظة التي تقترن بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك"[٤٢].

ويرى الغزالي أن نسبة المحمول إلى الموضوع في القضية لا يخلو:

- إما أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر، كقولك:(الإنسان حيوان)، فإن الحيوان محمول على الإنسان ونسبته إليه نسبة الضروري الوجود (الوجوب)
- وإما أن يكون نسبته إليه نسبة الضروري العدم كقولنا:(الإنسان حجر)، فإن الحجرية محمولة، ونسبتها إلى الإنسان نسبة الضروري العدم (الامتناع)
- وإما ألا يكون ضروريا لا وجوده ولا عدمه كقولنا:(الإنسان كاتب)، فالكتابة محمولة على الانسان، ونسبتها إلى الانسان نسبة (الامكان)[٤٣].

وهنا نلاحظ تأثر الغزالي بابن سينا في هذا الموضوع، إذ يقول ابن سينا بثلاث جهات: الواجب وهو ما يدل على دوام الوجود، والممتنع ما يدل على دوام العدم، والممكن ويدل على على لا دوام وجود ولا عدم[٤٤].

ويذهب الغزالي إلى أن (الممكن) لفظ مشترك لمعنيين:

- إذ قد يراد به كل ما ليس بممتنع، فيدخل فيه الواجب، وتكون الامور بهذا الاعتبار قسمين:

ممكن و ممتنع

- وقد يراد به ما يمكن وجوده، ويمكن عدمه أيضا، وهو الاستعمال الخاص، وتكون الامور بهذا الاعتبار ثلاثة:

واجب وممكن وممتنع

ولا يدخل الواجب في الممكن بهذا المعنى، ويدخل في الممكن بالمعنى الاول. والممكن بالمعنى الاول، لا يجب أن يكون ممكن العدم، بل ربما كان ممتنع العدم، كالواجب فإنه غير ممتنع[٤٥].

وكان ابن سينا قد سبق الغزالي بالاهتمام بمفهوم الممكن كي يوضح الاغاليط التي يقع فيها الناس. فالعامة من الناس تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة. فالعامة يعنون بالممكن ما ليس بممتنع من غير أن يشترطوا فيه أنه "واجب" ويكون معنى قولهم "ليس بممكن" أنه الممتنع

---

[٤٢]– سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، مكتبة أولاد عتمان، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١١

[٤٣]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٨– ١١٩

[٤٤]– سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، ص ص ٤٤–٤٥

[٤٥]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٦١

وبذلك يكون "الممكن العامي" هو ما ليس بممتنع. وبذلك يكون كل شيء عند العامة إما ممكن وإما ممتنع وليس قسما ثالثا. ويكون الممكن بهذا الاستعمال العامي مقولا على الواجب كالجنس له وليس مرادفا له وذلك لأن الواجب غير ممتنع في المعنى[٤٦].

أما الخاصة فتستعمل الممكن على أنه ليس بواجب وليس بممتنع وهو معنى أخص مما تستعمله العامة، فيكون الواجب خارجا من هذا المكان ويكون معنى "ليس بممكن" أنه ليس غير ضروري[٤٧].

ويرى الغزالي أن(القضية الضرورية) تنقسم إلى:

- ما لا شرط فيه كقولنا الله حي، فإنه لم يزل ولا يزال كذلك (أي الضروري المطلق)
- ما شرط فيه وجود الموضوع، كقولنا الإنسان حي، فإنه ما دام موجودا فهو كذلك، فوجود الموضوع مشروط فيه (أي الضروري المشروط).

ولا يفارق هذا المشروط الضروري الأول في جهة الضرورة، وإنما يفارق في دوام الموضوع لذاته أزلا، وأبدا، ووجوب وجوده لنفس حقيقته، ويسمي الغزالي هذا بالضروري المطلق[٤٨].

أما الضروري المشروط فثلاثة:

الأول: ما يشترط فيه دوام وجود الموضوع، ومثاله ما تقدم.

الثاني: ما شرط فيه دوام كون الموضوع موصوفا بعنوانه، كقولنا:(كل متحرك متغير)، فإنه متغير ما دام متحركا، لا مادام ذات المتحرك موجودا فحسب. والفرق بين هذا وبين قولنا:(الإنسان حي)، إن الشرط في ذات الإنسان. والشرط ههنا ليس هو ذات المتحرك فقط، بل ذات المتحرك بصفة تلحق الذات وهو كونه متحركا. فإن المتحرك له ذات وجوهر، من كونه فرسا، أو سماء، أو ما شئت أن تسميه. ويلحقه إنه متحرك، وذاك الذات، هو غير المتحرك، وليس الإنسان كذلك.

الثالث: ما يشترط فيه وقت مخصوص: إما معين أو غير معين. فإن قولنا:(القمر بالضرورة منخسف) مقيد بوقت معين، وهو وقت وقوعه في ظل الأرض، محجوبا بذلك عن ضوء الشمس. وقولنا:(الإنسان بالضرورة متنفس) فمعناه أنه في بعض الأوقات، وذلك الوقت غير متعين[٤٩].

ثالثا: نقيض القضية

لم يغض الغزالي الطرف عن مسألة نقيض القضية، فقد تناولها وأكد على أهميتها، قائلا: "اعلم أن فهم النقيض في القضية تمس إليه الحاجة في النظر، فربما لا يدل البرهان على شيء،

---

[٤٦]– سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، ص ٤٥

[٤٧]– المرجع السابق، ص ٤٥

[٤٨]– الغزالي، معيار العلم، ص ١١٩

[٤٩]– المرجع السابق، ص ١٢٠

ولكن يدل على إبطال نقيضه، فيكون كأنه قد دل عليه. وربما يوضع في مقدمات القياس شيء فلا يعرف وجه دلالته ما لم يرد إلى نقيضه، فإذا لم يكن النقيض معلوما، لم تحصل هذه الفوائد"[٥٠].

ونقيض القضية هو أحد أهم علاقات التقابل بين القضايا، ونعني بالتقابل بين القضايا العلاقة التي تصدق بين أي قضيتين حمليتين تشتركان في نفس الموضوع والمحمول، ولكنهما تختلفان في الكم أو في الكيف أو في الكم والكيف معا. ويوضح التقابل الاحكام بالصدق أو الكذب على كل قضية تبعا لصدق أو كذب قضية معلومة مقابلة لها[٥١].

وتكون علاقة التقابل بالتناقض (أو نقيض القضية) بين القضيتين المختلفتين في الكم والكيف، أى بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة، وبين الكلية السالبة والجزئية الموجبة. والقضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى، وإذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى، فإذا صدق القول بأن "كل الكتب مفيدة" لكذب القول بأن "بعض الكتب ليست مفيدة"، وإذا كذب القول الأول صدق الثاني، والعكس صحيح. والسبب في ذلك –كما هو واضح- أن ليس هناك وسط بين القضيتين المتناقضتين يمكن أن يجعلهما قضيتين كاذبتين معا، فالتناقض يقسم العالم قسمين على وجه إذا صح معه أن الشيء موجود في قسم منهما لما كان موجودا في الآخر، وإذا لم يكن موجودا في أحدهما، لوجب أن يكون موجودا في الاخر. ومثل هذا يقال في حالة علاقة القضية الكلية السالبة بالجزئية الموجبة[٥٢].

ويرى الغزالي أن للتناقض شروط ثمانية، فإذا لم تراع الشروط، لم يحصل التناقض:

الأول: أن تكون إحدى القضيتين سالبة والأخرى موجبة، كقولنا:

(العالم حادث)، (العالم ليس بحادث)

فإننا إذا قلنا:(العالم حادث)،(العالم حادث)، فلا يتناقضان.

الثاني: أن يكون الموضوع (ويسميه الغزالي في المحك والمستصفى: المحكوم عليه) في القضيتين واحداً بالذات (بالحقيقة) لا بمجرد اللفظ، فإن اتحد الاسم دون المعنى لم يتناقضا. كقولك:

(النور مدركٌ بالبصر)،(النور ليس بمدرك بالبصر)

فهما صادقان إن أردت بأحدهما الضوء وبالآخر نور العقل. كذلك نقول:

(العين أصفر)، (العين ليس بأصفر)

ونريد بأحدهما (الدينار) وبالآخر (العضو الباصر). ونقول في الفقه:

(الصغيرة مولى عليها في بعضها)، (الصغيرة ليس مولى عليها في بعضها)

---

[٥٠]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ١٢١

[٥١]– محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٧١

[٥٢]– المرجع السابق، ص ١٧٣– ١٧٤

ونريد بإحداهما (الثيب) وبالأخرى (البكر) على منهاج إرادة (الخاص) بـ (العام)، ويكون الموضوع متعددا، فلا يحصل التناقض.

الثالث: أن يكون المحمول واحدا، فإن قولنا:

(الإنسان مخلوق)، (الإنسان ليس بحجر)

لا يتناقضات. ويشكل ذلك في المحمول المشترك، كقولنا:(المكره على القتل مختار) و(المكره على القتل ليس بمختار، ولكنه مضطر) ولا يتناقضان؛ فإن المختار يطلق على معنيين مختلفين، فهو مشترك: فقد يراد به (القادر على الترك)، وقد يراد به (الذي يقدم على الشيء لشهوته وانبعاث داعية من ذاته).

ومهما كان اللفظ مشتركا كان (الموضوع) أو (المحمول) أكثر من واحد في الحقيقة، وفي الظاهر يظن أنه واحد، والعبرة للحقيقة لا لظاهر اللفظ.

الرابع: ألا يكون المحمول في جزئين مختلفين من الموضوع، كقولنا:

(النوبي أبيض)، (النوبي ليس بأبيض)

أي هو أبيض الأسنان وليس بأبيض البشرة. وفي الفقه نقول:

(السارق مقطوع)، (السارق ليس بمقطوع)

أي مقطوع اليد، ليس بمقطوع الرجل والأنف.

الخامس: ألا يختلف ما إليه الإضافة، في المضافات، فلو قلت:

(زيد أب)،(زيد ليس بأب)

فلا يوجد تناقض، إذ يكون أباً لبكر ولا يكون أباً لخالد، وكذلك تقول:

(زيد أب)، (زيد ابن)

فيكون أباً لشخص وابناً لآخر، وتقول:

(العشرة نصف) و(العشرة ليست بنصف)

أي هي نصف العشرين، وليست نصف الثلاثين. وفي النظريات الفقهية والعقلية أغاليط كثيرة هذا منشأها كقولك:

(المرأة مولّى عليها)،(المرأة ليس بمولّى عليها)

وهما صادقتان بالإضافة إلى النكاح والبيع وإلى العصبة والأجنبي.

السادس: ألا يكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين، كقولنا:

(الماء في الكوز مرو ومطهر)،(الماء في الكوز ليس بمرو ولا مطهر)

ونريد أنه مرو بالقوة، وليس بمرو بالفعل. ولإختلاف جهة الحمل، لم يتناقض الحكمان. ومن ذلك قوله تعالى:

(وَما رَميتَ إِذ رَمَيتَ وَلَكِنَّ الله رَمَى)

وهو نفي للرمي وإثبات له، ولكن ليست جهة النفي هي جهة الإثبات، فلم يتناقضا.

السابع: ألا يكون في زمانين مختلفين. كقولنا:

(الصبي له أسنان) ونعني به بعد الفطام، و(الصبي لا أسنان له) ونعني به في أول الأمر.

ونقول في الفقه: (الخمر كانت حراما)ونعني به في الأعصار السابقة، و(الخمر كانت حلالا) ونعني به قبل نزول التحريم.

الثامن: لابد أن تختلف القضيتان في الكم.

إذ يرى الغزالي أنه يجب أن تختلف القضيتان في الكم (الكلية والجزئية)، مع الاختلاف في الكيف (الايجاب والسلب)، حتى يلزم التناقض لا محالة، وإلا أمكن أن يصدقا جميعا كالجزئيتين في مادة الإمكان مثل قولنا:

(بعض الناس كاتب)و (بعض الناس ليس بكاتب)

وربما كذبتا جميعا، كالكليتين في مادة الإمكان، كقولنا:

(كل إنسان كاتب) و (ليس واحد من الناس كاتبا)

فالتناقض إنما يتم في المحصورات بعد الشروط التي ذكرناها؛ إن كانت إحدى القضيتين كلية والأخرى جزئية، ليكون تناقضها ضروريا[٥٣].

وهكذا يتضح لنا أن القضية المتناقضة هي التي تسلب ما أثبتته الأولى بعينه عما أثبتته بعينه، أو تثبت ما سلبته الأولى ونفته، وفي ذلك الوقت والمكان والحال، وبتلك الإضافة بعينها، وبالقوة إن كان ذلك بالقوة، وبالفعل إن كان ذلك بالفعل، وكذا في الجزء والكل.وتحصيل ذلك بأن لا تخالف القضية النافية المثبتة إلا في تبديل النفي بالإثبات فقط[٥٤].

---

[٥٣]– أنظر في ذلك:

– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٦٢– ٦٤– الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٢– ١٢٦

– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٨– ٢١٩– الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ١٠٠– ١٠٢

[٥٤]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٩،

– وأيضا: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ١٠٢

ومن الملاحظ هنا أن الغزالي كان مسايرا لابن سينا في تناوله لنقيض القضية والشروط الثمانية الواجب توافرها لحدوث التناقض وإن كان الغزالي قد استعمل أمثلة مختلفة عن ابن سينا في شرح تلك الشروط، حيث ذهب ابن سينا في كتابه "الاشارات والتنبيهات" إلى أنه يجب مراعاة الاتحاد في الموضوع والمحمول والاتحاد في الشرط والاضافة والجزء والكل والقوة والفعل والمكان والزمان[٥٥]. وهو نفس ما أكده الغزالي كما أسلفنا.

رابعا: عكس القضية

عادة ما يعرف العكس conversion بأنه الطريقة المباشرة التي بها نستدل من قضية معينة على صحة قضية أخرى، يكون موضوعها هو محمول القضية الأصلية، ويكون محمولها هو موضوع القضية الأصلية، مع عدم تغيير كيف القضية الأصلية، وإمكان تغيير كمها في النتيجة[٥٦].

ومثلما لم يغض الغزالي الطرف عن مسألة نقيض القضية، فقد تناول أيضا عكسها، وأكد على دوره في الاستدلال والبرهان والدليل الفقهي. فإذا لم تتطابق، مثلا، القضية المطلوبة مع الدليل النصي والفقهي، اعتمد العكس، وربما حصل المراد في حينها[٥٧]. وفي ذلك يقول الغزالي: " وهذا أيضاً–أي العكس- يُحتاج إليه وربما لا يصادف الدليل على نفس المطلوب ويصادف على عكسه، فيمكن التوصل منه إلى المطلوب..."[٥٨].

ويعني الغزالي بالعكس "أن يجعل (المحمول) من القضية (موضوعا) و(الموضوع)(محمولا) مع حفظ الكيفية، وبقاء الصدق والكذب بحاله"[٥٩]. فالعكس ببساطة هو أن نقلب حدي القضية فنجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا. فإذا كان لدينا قضية مثل:

أ هو ب

لكان عكسها:

ب هو أ

فإذا كانت القضية الاصلية صادقة كان عكسها صادقا، وإذا كانت كاذبة كان عكسها كاذبا[٦٠].

وهناك شرطين يجب توافرهما للقيام بعملية العكس:

الاول: يجب أن يظل الكيف على حاله، فإذا كانت القضية الاصلية موجبة وجب أن يكون عكسها موجبا، وإذا كانت سالبة كان عكسها سالبا.

---

[٥٥]– ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ص ٢٩٩– ٣٠٦

[٥٦]– حسين على، حسين على، المنطق وفن التفكير، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١٢

[٥٧]– رفيق العجم، مرجع سابق، ص ١١٢

[٥٨]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٩

[٥٩]– الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٦

[٦٠]– محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، ص ١٨٥– ١٨٦

الثاني: يجب ألا يستغرق حد في العكس ما لم يكن مستغرقا في القضية الاصلية[٦١].

ويرى الغزالي أن القضايا الحملية الاربع يمكن عكسها على النحو التالي:

السالبة الكلية: ويسميها الغزالي في كتابه (محك النظر: النافية العامة)، وهي تعكس إلى نفسها (أي: السالبة الكلية) بالضرورة. فإذا صدق قولنا:

لا انسان واحد حجر

صدق قولنا:

لا حجر واحد انسان

لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو قولنا:

بعض الحجر إنسان

ولكان ذلك البعض إنسانا وحجرا، وعند ذلك يكذب قولنا: (لا إنسان واحد حجر). وهي القضية التي وضعناها أولا، على أنها صادقة. فيدل هذا على أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية[٦٢].

السالبة الجزئية: ويسميها الغزالي في كتابه (محك النظر: النافية الخاصة)، وهي لا تنعكس. فإنه إذا صدق قولنا:

بعض الناس ليس كاتبا

لم يلزم أن يصدق قولنا:

بعض الكاتب ليس إنسانا

ولا قولنا:

كل الكاتب ليس إنسانا

أي ان القضية السالبة الجزئية لا تنعكس لا إلى السالبة الجزئية ولا السالبة الكلية[٦٣].

الموجبة الكلية: ويسميها الغزالي في كتابه (محك النظر: المثبتة العامة)، وهي تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولنا:

كل إنسان حيوان

ينعكس إلى:

بعض الحيوان إنسان

لا محالة، ولا ينعكس كليا؛ لأن المحمول وهو الحيوان يمكن أن يكون أعم من الموضوع، فيفضل طرف منه عن الموضوع الذي هو الإنسان في مثالنا، فلا يمكن أن يقال: كل حيوان إنسان، إذ من الحيوانات غير الإنسان كالفرس ونحوه من سائر الأنواع الأخرى[٦٤].

---

[٦١]- المرجع السابق، ص ١٨٦

[٦٢]- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٦٤

[٦٣]- الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٧

- وأيضا: الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٦٥ ، الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٩

الموجبة الجزئية:ويسميها الغزالي في كتابه (محك النظر: المثبتة الخاصة)،وتنعكس مثل نفسها؛ أعني موجبة جزئية، فقولنا:

بعض الحيوان إنسان

يلزم منه لا محالة أن:

بعض الإنسان حيوان[٦٥]

ومن الملاحظ أن الغزالي في تناوله للعكس لم يكن مجددا على مستوى العرض والأمثلة، بل تابع أبن سينا وتحاليل أرسطو. فتعريف العكس وقواعده هي نفسها التي ذكرها ابن سينا دون إضافة أو نقصان، حيث يعرفه ابن سينا بقوله: "العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعا، والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية، وبقاء الصدق والكذب بحاله"[٦٦].

ومن الجدير بالذكر أن العكس من الكلية السالبة إلى الكلية السالبة يسمى بالعكس البسيط simple cotiversion، لأنه يتم بنقل الموضوع محل المحمول بدون تغيير كم القضية. أما عكس القضية الكلية الموجبة فيسمى عكسا بالعرض per accident أو بالتحديد Limitation ، لأن الكم في القضية المعكوسة يكون جزئيا بينما يكون كليا في القضية الأصلية[٦٧].

وفي كتابه "معيار العلم" نجد الغزالي قد عمد إلى إبدال القضايا المعكوسة برموز، متخليا عن مادة الحدود، إذ يقول: "ولأجل كون الأمثلة مغلطة في ذلك، عدل المنطقيون من الأمثلة المكشوفة إلى المبهمات، وأعلموها بالحروف المعجمة وجعلوا المحمول معرفا بـ (الباء) والموضوع بـ (الألف)، وقالوا: كل (أ) (ب) أي هما شيئان مبهمان مختلفان سميناهما بهذين الإسمين، فيلزم منه: بعض (ب) (أ)"[٦٨]. ولم تكن مسألة الرموز أو الحروف سوى تثبيت لقواعد المنطق وقوانين أرسطو الصورية[٦٩].

---

[٦٤]– الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٧

[٦٥]– الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص ٦٥

– وأيضا: الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٨

[٦٦]– ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ٣٢١

[٦٧]– على عبد المعطي، حربي عباس عطيتو، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٢٩

[٦٨]– الغزالي، معيار العلم، ص ١٢٨

[٦٩]– رفيق العجم، مرجع سابق، ص ١٠٧

الخاتمة

وهكذا يتضح أن الغزالي من خلال تناوله للقضية المنطقية (مفهومها، وأنواعها، ونقيضها، وعكسها) قد استوعب المنطق الأرسطي جيدا، وتبين كتبه نضج تفكيره المنطقي، فقد انتقل من مرحلة النقل الحرفي للمنطق الأرسطي إلى مرحلة مزجه بالالفاظ الاسلامية، ليكون مستساغا وسهلا للفقهاء والعامة من المسلمين. وقد بقى اثر ابن سينا واضحا في تفصيلات القضايا وأقسامها وتقابلها وعكسها على السواء مع تغيير اصطلاحاتها ومفاهيمها. إلا أن الغزالي في كتابه "محك النظر" قد جعل للعكس دورا في الاستدلال والبرهان والتدليل الفقهي. إذ يقول الغزالي "وهذا أيضا –أي العكس- يحتاج إليه وربما لا يصادف الدليل على المطلوب نفسه، ويصادف على عكسه فيمكن التوصل منه إلى المطلوب"[٧٠]. وهذا يعني أنه إذا لم تتطابق، مثلا، القضية المطلوبة مع التدليل النصي والفقهي اعتمد العكس، وربما حصل المراد حينها.

[٧٠]– الغزالي، محك النظر في المنطق، ص ٢١٩

مصادر ومراجع البحث

أولا: مصادر الغزالي:

- الغزالي، المستصفى في علم الأصول، الجزء الأول، حققه وعلق عليه د. محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١١
- الغزالي، محك النظر في المنطق، ضمن كتاب ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلةالفقهية، يليه كتاب الغزالي، محك النظر في المنطق، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢
- الغزالي، معيار العلم، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩
- الغزالي، مقاصد الفلاسفة، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠

ثانيا المراجع العربية:

- ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، القسم الاول، تحقيق د.سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣
- ابن سينا، منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق، تصحيح المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٩١٠
- أرسطو، منطق أرسطو، الجزء الأول، كتاب العبارة، ترجمة إسحاق بن حنين، تحقيق وتقديم د/ عبد الرحمن بدوى، دار القلم، بيروت، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠
- حسين على، المنطق وفن التفكير، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٤
- رفيق العجم، المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الإسلامية: دراسة وتحليل، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٩
- زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١
- سهام النويهي، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٣
- سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، مكتبة أولاد عتمان، القاهرة، ١٩٩٤
- السيد عبد الفتاح جاب الله، التطور المعاصر للمنطق الرمزي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥
- عادل عبد السميع عوض، تطوير منطق القياس الارسطي في عصر أثير الدين الأبهري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة الاسكندرية، اشراف د.على عبد المعطي، د.ماهر عبد القادر، ١٩٩٣
- على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠
- على عبد المعطي، حربي عباس عطيتو، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢
- غلام حسين ديناني، المنطق والمعرفة عند الغزالي، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٤

- محمد مهران رشوان، مقدمة في المنطق الرمزي، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٤
- محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Copi, I. M & Cohen, C., Introduction to Logic, 8th ed, Macmillan Publishing Co, Inc., New York, 1990
- Mehmet Vural., Classical logic of Al- ghazali Methodology, Journal of Islamic Research, vol 3, 2010
- Russell, B., Logic and Knowledge, Edited by R.G. Marsh., George Allen & Unwin, London, 1956